

برنامج شامل لتصنيع المعدات والمكونات في مصر

وزير الصناعة في تصريحات لـ «الأهرام»:

التركيز على الاستفادة من الطاقات الضخمة غير المستغلة في ٤٠ شركة ومصنعا بمصر

تصنيع المعدات والمكونات في العام الأول وخطوط الإنتاج في العام الثالث، والمصانع الصغيرة والمتوسطة في العام الخامس

يجرى حاليا الإعداد لتنفيذ برنامج شامل لتصنيع المعدات وقطع الغيار والمكونات في مصر، ويستهدف هذا البرنامج الاستفادة من الطاقات الصناعية الكبيرة والمتنوعة الموجودة حاليا والتي يمكنها الدخول في هذا المجال على نطاق واسع.

وصرح الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية بأنه سيتم في هذا الإطار إنشاء شركة لتصنيع المعدات تسهم فيها ٨ من كبريات الشركات التي لديها طاقات تستخدم في تصنيع المعدات وقطع الغيار بالإضافة إلى الهيئة العامة للتصنيع بحيث سيتم طرح ٢٠٪ من الأسهم للاكتتاب العام المغلق أمام الشركات المصنعة للمعدات وشركات التصميم الهندسي والتفشيذ والمراجعة، ويأتي إنشاء هذه الشركة كأحد برامج التنمية التكنولوجية للصناعة المصرية، وأوضح الوزير أن الشركة الجديدة ستبدأ عملها اعتبارا من يوليو القادم.. حيث سيكون دورها الأساسي تنسيق الجهود والاستفادة باقصى قدر ممكن من الطاقات المتاحة لتصنيع المعدات والمكونات وقطع الغيار في مصر حيث أوضحت الدراسات أن هناك ٤٠ شركة ومصنعا في مصر لديها طاقات صناعية في هذه المجالات تصل إجمالى تكلفتها الاستثمارية إلى نحو مليارى جنيه، بالإضافة إلى عدد من شركات التصميم الهندسي وشركات التفشيذ والمراجعة.. ومع ذلك فإن معظم هذه الشركات الصناعية لاتعمل سوى بجزء محدود جدا من طاقاتها.. ويرجع ذلك إلى أن كلا منها تخصص عادة في تصنيع نوع معين من المعدات أو المكونات وبالتالي لاتستطيع بصفة منفردة الدخول على نطاق واسع في مجال تصنيع المعدات أو خطوط الانتاج مما يؤدي إلى انخفاض الكبير في حجم تشغيل طاقات معظم هذه الشركات والمصانع.



مصطفى الرفاعي

الإنتاج المحلى للمعدات والمكونات

وقطع الغيار يحقق وفرا يصل

إلى ٤٠٪ من تكلفة استيرادها

اقتصادى على الاطلاق.

وبالتالى فانه اذا اوضحت الدراسات انه من الافضل استيراد بعض هذه المكونات لاستخدامها في عمليات تصنيع المعدات محليا، فستقوم الشركة الجديدة باستيراد تلك المكونات التي تثبت الدراسات أن تصنيعها يتطلب تكنولوجيا بالغة التطور غير مطبقة حاليا في مصر، أو أنه يمكن تصنيعها محليا ولكن بتكلفة اقتصادية عالية تجعل تطبيق ذلك غير مجد من الناحية الاقتصادية ويمكن أن تشمل الأجزاء المستوردة في هذا المجال بعض المكونات الدقيقة وأجهزة التحكم.

أحمد العطار

وأضاف أنه نظرا لطبيعة دور الشركة الجديدة في التركيز على التنسيق والتخطيط والمتابعة فإن تكاليفها الاستثمارية لن تتجاوز ٤ ملايين جنيه، حيث إن نشاطها الفعلى سيركز على استخدام الطاقات الصناعية المتاحة في العديد من الشركات والمصانع الموجودة حاليا في مصر بدون الاتجاه إلى إضافة طاقات جديدة في هذا المجال، وأكد أن نشاط الشركة الجديدة سيتضمن ٣ مراحل أساسية، حيث سيتم في العام الأول التركيز على إنتاج المعدات وقطع الغيار، وفي العام الثالث سيتم تصنيع خطوط إنتاج صناعية، أما في العام الخامس فسيتم

سيكون دورها العمل على تحقيق التنسيق والتكامل في هذا المجال، حيث ستولى هذه الشركة الدخول في عمليات المشروعات من خلال المناقصات والتوريدات التي يطرحها العديد من الجهات المتخصصة في مصر وفي حالة حصولها على حق تنفيذ بعض هذه المشروعات.. تتولى عمليات التخطيط والتنسيق في هذا المجال.. حيث ستقوم بتكليف بعض شركات

التصميم الهندسى بإجراء عمليات التصميم، للمعدات والمكونات التي سيتم تصنيعها محليا خلال هذه المشروعات، ثم سيتم تكليف عدد من الشركات المتخصصة بتصنيع بعض هذه المعدات ومكوناتها طبقا لهذه التصميمات وبناء على الطاقات الصناعية المتاحة في كل من هذه الشركات، وفي الوقت نفسه سيتم تكليف عدد من شركات التفشيذ بمتابعة عمليات التصنيع لهذه المعدات والمكونات للتأكد من الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة المطلوبة.

وأوضح الوزير أنه بالطبع لن يتم تصنيع هذه المعدات محليا بنسبة ١٠٠٪ حيث أنه من المعروف عاليا على عادة لتصنيع معدات أو خطوط انتاج أو مصانع في أى دولة بنسبة ١٠٠٪ حيث ان ذلك يعتبر امرا غير

الدخول في مجال تصنيع المصانع حيث سيتم التركيز في هذا المجال على المصانع الصغيرة والمتوسطة بحيث يعقب ذلك في فترات تالية الدخول في مجال تصنيع المصانع الكبيرة. وأوضح المهندس محمد أمين عضو اللجنة التأسيسية للشركة الجديدة أن الدراسات أكدت أن هناك مجالات عديدة يمكن الدخول في تصنيعها محليا، سواء كمعدات ومكونات وقطع غيار أو كخطوط إنتاج، أو مصانع صغيرة ومتوسطة، ويشمل ذلك العديد من مجالات الصناعات الغذائية والكيميائية والمعدنية والتعدينية والمرافق العامة كمحطات المياه والصرف الصحى.

وأكد أن تحقيق ذلك ستكون له آثار إيجابية عديدة تشمل تشجيع تحقيق تطوير تكنولوجى في مجال الصناعة، سواء في تصميم وتصنيع المعدات وتحقيق وفر كبير في النقد الأجنبى الذى يستخدم في استيراد المعدات وقطع الغيار والتكنولوجيا، حيث توضح الدراسات أن إجمالى حجم الواردات السنوية للمعدات الصناعية والخدمية (كمعدات الصيانة) والمرافق نحو ٤ مليارات جنيه سنويا بالنقد الأجنبى، وبالتالي فإن التصنيع المحلى لأى جزء منها سيعنى بالضرورة تخفيض حجم الطلب على النقد الأجنبى، وزيادة في نسبة تشغيل بعض الطاقات الصناعية الحالية غير المستغلة لتصنيع المعدات والمكونات.

كما سيؤدى ذلك أيضا إلى تشجيع زيادة حجم النشاط الصناعى وإقامة استثمارات جديدة نتيجة تيسير عمليات الحصول على المعدات، حيث إن تصنيع العديد من هذه المعدات محليا سيؤدى - في معظم الأحيان - إلى تحقيق وفر كبير في النقد الأجنبى يتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ مقارنة بتكلفة استيرادها من الخارج، كما أن ذلك سيؤدى أيضا إلى تسهيل الحصول على قطع الغيار في حالة تصنيعها محليا بدلا من استيرادها من الخارج، وسيحقق ذلك خفضا في تكلفة الحصول عليها ووفرا في وقت الحصول عليها محليا مقارنة بالوقت المطلوب لاستيرادها من الخارج.